

وهي كل معصية تشعربقلة الترائث مرتكبها بالدين ورقة
الديانة والمراد من الاجتناب ما لم التوبة منها بعد
ملا تستها الا ما يخص عدم مفارقتها بالمرة واما اجتناب
بعد التلبس بها من غير توبة فلا تنكف به ذنوب صغائر
بالسنة لتلك الكباير من حيث هي صغائر كانت مقدمات
للكباير المجتممة كالقبلة والمس والنظر للزنا ولم
تكن كسنة بما لا يوجب حد اذا اجتنبت السرقة والزنا
وعقر الذئب ستره بالتوبة منه او بالعفو ومحو اثره
وامن عاقبته يعني ان هذا الحكم يختلف في قطعته
وظبيته مع الاتفاق على ترتيب التكفير على الاجتناب
فذهب ائمة الكلام الابه لا يجب التكفير على لقطع بل يجوز
ويقلب على الظن ويقوى فيه الرجا لان الوضوء المجتنب
الكباير يتكفر صغائره بالاجتناب لكانت له في حكم المباح
الذي يقطع بانه لا يتباعه فيه وذلك نقض لعرك السيرة
فقوله تعالى ان تخشوا كباير ما نهون عنه تكفروا عنكم
سياتكم معناه ان تخشوا كباير ما نهون عنه تكفروا عنكم
يشرك به ويفقر ما دون ذلك لمن يشاء هذا هو الحق وزه
جماعة من الفقهاء والمحدثين والمعترلة الى ان المكلف اذا
اجتنب الكباير كمرت صغائره فقط ولم يجز تعديبه عليها
بمعنى انه لا يجوز ان يقع لقيام الادلة السميعة على عدم
وقوعه كقوله تعالى ان تخشوا كباير ما نهون عنه الاية
والنظر ظاهر في هذا الثاني وهو اشهر من الاول عندهم
ومبنى القولين جواز العقاب على الصغيرة وامتناعه

والاول

والاول هو الحق ثم المغفرة مقبلة من ان بالغزايض حدث
ما من عبد يودي الصلوات الخمس ويصوم رمضان ويحنتب
الكباير السبع الا فتحت له ثمانية ابواب الجنة يوم القيامة
حتى لها النصف الحديث وفي لفظ الصلوات الخمس والجمعة
الى الجمعة ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن اذا
اجتنبت الكباير هذا هو الصحيح واما الكباير فلا يكفرها
الا التوبة او فضل الله تعالى وأشار بقوله **وجا الوضوء**
ككفر الصغائر ايضا الى عدم اخصار تكفيرها في اجتناب
الكباير بقوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وفي
الحديث واتبع السيئة الحسنة تمحها وارا بقوله وجا
اي في السنة ان فيها من توفوا نحو وضوء هذا ثم قام
فركم ركعتين لا يحدث فيهما نفسه يعني بسوء عقوله ما
تقدم من ذنوبه وفي رواية لا يتوضا رجل مسلم فيحسن
الوضوء فيصلي صلاة الاعفر له ما بينه وبين الصلاة التي
تليها وكذا الصلوات الخمس وكذا رمضان وكذا الحج للمبرور
والكل مشروط باجتناب الكباير كما في الصحيحين على معنى
انه ان كان هناك كباير لا يكفرها الا التوبة او فضل الله
تعالى لا الوضوء والصلاة وليس المراد انه مع الكباير لا يكفر
شيئ كما حصره النووي رحمه الله تعالى ثم انه المراد ان كل واحد
من هذه الامور صالح للتكفير فان وجد ما تكفره من الصغائر
كفره وان صادف كبيرة او كباير رجي ان يخفف عنه منها
وان لم يصادف صغيرة ولا كبيرة كنت له به حسنات ورفعت
له به درجات واحسن من هذا ان الذنوب كالا مراض